أوراق تأمينية

مصباح كمال*: سرقة القرن وغسيل الأموال والتأمين: محاولة في التعريف

المحتويات

أولاً – سرقة القرن

الإساءة للقطاع الخاص

ثانياً – غسيل الأموال

ديوان التأمين وغسيل الأموال

شركات التأمين العراقية والتحري عن المؤمن لهم
الأثر المالي لسرقة الأموال العامة

ثالثاً – بعض الأبعاد التأمينية

أولاً - أنواع التأمين التي يمكن أن تكون موضوعاً لغسيل الأموال

تأمين شركات الخدمات النفطية
التأمين على السيارات، والحياة، والحوادث الشخصية
التأمين على الطائرات

ثانياً - احتمال قيام الهيئة العامة للضرائب أو مصرف الرافدين وغيرها من المصارف بشراء حماية التأمين المناسبة لنشاطها

تأمين المسؤولية الشخصية لموظفي الدولة
التأمين من خيانة الأمانة
تأمين المصارف: الوثيقة المصرفية الشاملة

علامات تؤشر على احتمال لغسيل الأموال في التأمين[1]

[1] معظم هذه المعلومات مقتبسة من مصادر مختلفة باللغة الإنجليزية متوفرة في الشبكة العنكبوتية. جلّ الحالات المذكورة ليست معروفة في سوق التأمين العراقي وتقتصر على أسواق التأمين الغربية المتقدمة. أتينا على

أوراق تأمينية

نماذج لغسل الأموال من خلال التأمين
طلب معلومات

أولاً – سرقة القرن

جاء في الأخبار المتداولة في العراق، أن شاحنات أو مركبات مدرعة تحمل 2.5 مليار دولار (3.7 تريليون دينار عراقي) تعود إلى الهيئة العامة للضرائب العراقية اختفت ما بين أيلول 2021 وآب 2022. وتمثل أموال الضرائب المستقطعة/المحتجزة من المكلفين بالضريبة Withholding Tax على سبيل التسوية النهائية بين الهيئة والمكلفين، خرجت من مصرف الرافدين، وسلكت طريقها المعتاد لتختفي في وضح النهار.

يُشتبه في أن مدراء وآخرين في الهيئة العامة للضرائب والبنك المركزي ووزارة المالية متورطة في عملية السرقة التي ظهرت للعلن عندما كشف تدقيق داخلي في وزارة المالية أنه في الفترة من 9 أيلول 2021 و11 آب 2022 تم تنظيم حوالي 250 شيكًا لـ5 شركات، ثم سُحبت مبالغ الأمانات الضريبية المودعة في حساب الضمان والمخصصة لتغطية الالتزامات السنوية بالحسابات التي تسيطر عليها الهيئة العامة للضرائب في فروع مصرف الرافدين الحكومي.

في صياغة أخرى للأخبار أن سحب أموال الضريبة، 2.5 مليار دولار، تم بتحرير صكوك مالية لحسابات شركات وهمية وبدون أي وثائق تشير إلى الكيفية التي تم فيها تحويلها، وبمساعدة من مسؤولين فاسدين في أكثر من جهة حكومية. وقامت هذه الشركات بصرف هذه الصكوك نقداً مباشرةً، كما جاء في كتاب رسمي صادر عن الهيئة العامة للضرائب، سرّب إلى الإعلام. وقد استخدمت بعض هذه الأموال لشراء الدولار من البنك المركزي العراقي، وتم غسل الأموال المسروقة عبر مشتريات عقارية في مناطق بغداد الراقية ومنها شارع الأميرات في المنصور.

ونتعرف على بعض المسؤولين المتواطئين في سرقة القرن من خلال ما نشرته وكالة الأنباء العراقية عن إصدار محكمة تحقيق الكرخ الثانية لائحة أسماء تتضمن مذكرات

ذكرها للتدليل على ما يلجأ إليه المشتغلون بغسيل الأموال. وليس من المستبعد أن يلجأ المشتغلون بغسل الأموال إل بعض هذه الوسائل في العراق.

تطلب فيها من وزارة الداخلية القبض والتحري والمنع من السفر لكل من المدير المفوض لشركة رياح بغداد للتجارة العامة المحدودة، محمد فلاح عبدالله الجنابي، والمدير المفوض لشركتي الحوت الأحدب وبادية المساء للتجارة العامة، عبد المهدي توفيق مهدي، والمدير المفوض لشركة المبدعون للخدمات النفطية، نور زهير جاسم المظفر. بالإضافة إلى مذكرة أخرى تطلب فيها من جهاز المخابرات الوطني العراقي منعهم من السفر.

وفي مذكرة أخرى، أمرت محكمة تحقيق الكرخ الثانية، بمنع سفر خمسة متهمين آخرين، هم مشرف القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب، ضياء عبد الخالق علي الزيدي، ومدير القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب، زهير جمعة حمادي، ومدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية، أسامة حسام جوده، ووكيل القسم المالي في الهيئة العامة للضرائب، قيس محمود مهدي الزبيدي، ومعاون مدير عام الهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم الربيعي.[2]

وحسب ما جاء في كلمة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

> أن "هناك جهات داخل هيئة الضرائب وأخرى رقابية ومسؤولة سهلت عملية سرقة الأمانات،" ... وأن "اللجان التحقيقية توصلت لنتيجة تفيد بصرف 114 صكاً للمتهم نور زهير (المكنى ابو فاطمة) بمبلغ إجمالي أكثر من ترليون دينار، مع صرف 37 صكاً بمبلغ إجمالي قدره 624 مليار دينار لشركة بادية المسار"، منوهاً إلى أن "المدير المفوض لشركة بادية المسار يدعى عبد المهدي توفيق ومالكها المتهم الهارب عبد الرحمن محمد إبراهيم."
>
> كما أوضح، أنه "تم صرف 66 صكاً بمبلغ إجمالي 982 مليار دينار لشركة الحوت الأحدب لمديرها المفوض الهارب عبد المهدي توفيق ومالكها المتهم الهارب قاسم محمد، بالإضافة إلى صرف 45 صكاً بمبلغ إجمالي 607 مليارات دينار لشركة رياح بغداد لمديرها المفوض عبد المهدي توفيق لمالكها الملقى القبض عليه حسين كاوة."

[2] كما نقلتها أخبار الرافدين:
https://alrafidain.news/News/8305845/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1..-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A8%D8%B6-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%A8%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-

وتابع السوداني، أن "الأموال المصروفة تبلغ ثلاثة ترليونات و754 ملياراً و642 مليوناً و664 ألف دينار."[3]

ونقلاً عن هيئة النزاهة فإن المتهم الرئيسي **نور زهير جاسم** يملك شركتين إحداهما تحمل اسم **شركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة** والأخرى تُعرف باسم **شركة القانت** (ليس في الأخبار المتداولة ما يشير إلى تخصص هذه الشركة). وقد اتخذت إجراءات حجزه عند مدرج مطار بغداد الدولي أثناء محاولته مغادرة العاصمة على متن طائرة خاصة.

إن الجدل الذي أثارته كلمة رئيس الوزراء بين المعلقين والمحللين السياسيين في العراق والطريقة الاستعراضية لعرضه للقضية يعكس حجم الكارثة الذي يختفي خلف نظام المحاصصة المُختزل بنهب ثروات العراق، وسرقة القرن هي غيض من فيض.[4] ويمكن أن ينظر إلى سرقة القرن على أنها جزء من النهب العام لثروات العراق المستمر منذ عدة عقود والذي لم يخضع للتحقيق والمحاسبة، وما نقرأ بين الحين والآخر عن إدانات ليست إلا تمويهاً وتستراً على المحاصصة والفساد المجتمعين في جسم الدولة العراقية.

سرقة القرن دليل على وجود شبكة من السراق داخل جهاز الدولة، مرتبطين بمن يوصفون برجال الأعمال، يتمتع معظمهم بحماية من الأحزاب الطائفية الحاكمة

[3] نقلاً عن فضائية السومرية:
https://www.alsumaria.tv/news/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/439361/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82

[4] يمكن قراءة ملخص للجدل في مقال مشرق ريسان "استرداد جزء من أموال «سرقة القرن» يثير جدلاً في العراق،" القدس العربي، 8 - نوفمبر – 2022:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1/

ومليشياتها وتواطء كبار وصغار المسؤولين. وهو مثال على التوافق الحاصل بين السياسة والأعمال يحاكي نموذج الأوليغارك oligarchs في روسيا الاتحادية والجمهوريات الأخرى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي وكذلك دول أوروبا الشرقية.

الاسترداد الجزئي لما سُرق والوعد باسترداد كامل الميلغ المسروق يظل معلقاً لحين "فتح ملفات الفساد ومحاكمة المفسدين واسترداد الأموال العامة المنهوبة، وأن تحظى ملفات الفساد الكبرى بالأسبقية وأن تعتمد السياقات القانونية بحزم وبشفافية، وتطبيق قانون الكسب غير المشروع، ومبدأ عدم الإفلات من العقاب."[5]

والخشية هو التخلي عن مشروع القضاء على مؤسسة الفساد، وبناء مؤسسات الدولة، وإعادة تنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة على أساس مؤسسي بعيداً عن تأثير الأحزاب الطائفية والاثنية والميليشيات المسلحة. نقول هذا اعتماداً على القرارات السياسية التي اتخذها رئيس الوزراء منذ أن تسنم سدة الحكم، فقد "شهد الشهر الأول من تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، برئاسة محمد شياع السوداني، إقالة مئات المسؤولين في الأجهزة الأمنية، وتعيين آخرين من بطانة سياسية واحدة؛ «الإطار التنسيقي» الشيعي.... ورغم محاولاته بأن يكون إدارياً محنكاً، فإن آليات رئيس الوزراء العراقي في الحكم تتضمن تناقضات سياسية، ففي الوقت الذي يعبر عن رغبته في إعادة التوازن بين واشنطن وطهران في العراق، فإن حكومته تتحول تدريجياً إلى نقطة ارتكاز لنفوذ القوى الشيعية المقربة من الفصائل المسلحة."[6] وهو ما يشير إلى إدامة الوضع القائم مع بعض التغييرات الشكلية. هذا الموقف السياسي سيجد ما يحاكيه في التنظيم وإدارة الاقتصاد. وقد تلمسّنا شيئاً منه فيما يخص شركات ومؤسسات التأمين العامة.[7]

الإساءة للقطاع الخاص

أن تشترك خمس شركات خاصة، بالتواطؤ مع موظفين في مؤسسات عامة، في سرقة 2.5 مليار دولار يشكّل إساءة كبيرة للقطاع الخاص في العراق، ذلك لأن سرقة القرن يُنظر إليها،

[5] الوثيقة السياسية لقوى التغيير والديمقراطية: الوثيقة السياسية لقوى التغيير الديمقراطية (tareeqashaab.com)

[6] نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط، 3 كانون الأول 2022: إقالات بالجملة للقيادات الأمنية في العراق | الشرق الأوسط(aawsat.com)

[7] أنظر: مصباح كمال، "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي pdf.
(iraqieconomists.net)

أساساً، على أنها من تصميم هذه الشركات. الثقة بالمؤسسات العامة إما مفقودة أو ضعيفة والانطباع العام لدى المعلقين وعموم الناس على أنها مؤسسات منخورة بالفساد المدعم بنظام المحاصصة، ولذلك فإن من يتحمل الإساءة هو القطاع الخاص.

ترى **ما هو موقف الهيئات الممثلة للقطاع الخاص من سرقة القرن؟** وهل ستلجأ إلى وضع وثيقة شرف لعمل الشركات الخاصة ومدونة لقواعد سلوكها وسلوك مدراءها وإجراءات أخرى ذات طبيعة رادعة للممارسات غير القانونية المشينة؟ في غياب موقف واضح من هذه الهيئات ستظل سرقة القرن وصمة عار في جبين القطاع الخاص.

ثانياً – غسيل الأموال

تطلب السلطات الرقابية من شركات ووسطاء التأمين الذين يتعاملون مع منتجات التأمين على الحياة أو غيرها من التأمينات ذات الصلة بالاستثمار، وكحد أدنى، اتخاذ تدابير فعالة للردع والكشف والإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع توصيات فريق العمل المالي المعني بغسل الأموال Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF) – كما يرد في قواعد وتعليمات الجمعية الدولية لمراقبي التأمين.[8]

ترى أين هو موقع العراق بهذا الشأن؟ لنستعرض ما هو متوفر.

ديوان التأمين وغسيل الأموال

يتناول الفصل الثالث من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 مكافحة غسيل الأموال، ويتكون من مادة واحدة نقتبسها بالكامل:

المادة-35- أولا- يقصد بغسيل الأموال في أنشطة التأمين لأغراض هذه المادة تحويل أي أموال متأتية من عمل غير مشروع أو استبدالها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة لجعلها أموالا

[8] https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/211111-Application-Paper-on-Combating-Money-Laundering-and-Terrorist-Financing.pdf

https://www.iaisweb.org/icp-online-tool/13533-icp-22-anti-money-laundering-and-combating-the-financing-of-terrorism/

مشـــروعة دون تحديد المصـــدر الحقيقي لها أو تحديد مالكها أة [أو] في حالة إعطاء معلومات غير صحيحة عنها.

ثانيا- يلتزم المؤمن بمكافحة غسيل الأموال في أنشطة التأمين، ويعمل على وضع سياسة لمنع أو كشف عمليات غسيل الأموال يرفع بها تقريرا الى الديوان.

ثالثا- لرئيس الديوان الطلب من أي شـــخص أو جهة يســـري عليها أحكام هذا القانون الامتناع عن تنفيذ أي معاملة مرتبطة بأنشطة التأمين إذا كانت ناشئة عن أي عمل متصل بغسيل الأموال، وله إشعار أي جهة رسمية أو قضائية بذلك.

حسب علمنا لم يكشف الديوان منذ تأسيسه عن حالة لغسيل الأموال، كما أنه لم يصدر تقريراً عن مدى التزام شركات التأمين على "وضع سياسة لمنع أو كشف عمليات غسيل الأموال." ونزعم أن الشركات ذاتها لا تمتلك سياسة مكتوبة بهذا الشأن، ولم يُعرف عن أي منها أنها قامت بتثقيف العاملين لديها بموضـــوع غســـيل الأموال وأنه جزء من الضـــوابط الرقابية التي يجب الامتثال لها. ولم نطلع على مقال أو دراســـة لأحد ممارســـي التأمين حول موضـــوع غســـيل الأموال. كل هذه، إن كانت صـــحيحة، تعني أن الموضـــوع لا يلقى اهتمام الديوان أو شـــركات التأمين أو العاملين فيها رغم أن ظاهرة غسـيل الأموال، كجزء من ظاهرة الفسـاد المالي بارزة في العراق تجد صـــدى لها في الكتابات الصـــحفية وحتى في تصـــريحات بعض الوزراء والمسؤولين.

شركات التأمين العراقية والتحري عن المؤمن لهم

أزعم أن شـركات التأمين العاملة في العراق لا تمتلك قواعد إرشـادية تسـاعد مكتتبيها بالتحري عن طـالـب التـأمين. وهي القواعـد المعروفـة تحـت عنوان "اعرف عميلـك" Know Your Customer (KYC)، وهي مجموعة من العمليات التي تسمح للبنوك وشركات ووسطاء التأمين والمؤسـسـات المالية الأخرى بالتأكد من هوية المؤسـسـات والأفراد الذين يتعاملون معهم، كي تطمئن وتضمن أن تصرف هذه الكيانات قانوني وأن مصادرها المالية سليمة. وفي غياب هذه القواعد يمكن لأي محتال وسـارق للمال العام أن يقوم بغسـل بعض أمواله المشـبوهة من خلال شـــراء منتجات التأمين. إن شـــركات التأمين بحاجة إلى معرفة أكثر مما قد يطلبونه تقليديًا من المؤمن لهم المرتقبين لتحديد الســـلوك المشـــبوه. ويتطلب ذلك أن تكون لدى شـــركة التأمين إجراءات جاهزة لتسجيل البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم الجدد والحاليين. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام نماذج أعرف عميلك.

يعني هذا لو أن نور زهير والمشـاركين معه في سـرقة القرن لو تقدم بطلبات للتأمين على حياته ونشـاطاته "التجارية" فإن شـركة التأمين لن تسـأل مصـادر أمواله لتتجنب الوقوع في فخ غسـيل الأموال.

الأثر المالي لسرقة الأموال العامة

إن الاستقطاع الضريبي، من النمط الذي تستخدمه هيئة الضرائب العامة، تستخدمها الحكومات كوسيلة لمكافحة التهرب من الضريبة، أو كاحتياطي من تأخر المكلف (الشخص الطبيعي أو المعنوي الخاضع للضريبة) في تقديم الإقرارات الضريبية، أو في تلك التنظيمات والنشاطات التي يُنظر فيها إلى التهرب الضريبي على أنه أمر شائع بينها.

الأموال التي سرقت هي ما سميت بالإيداعات/الأمانات الضريبية. إن تخلّت الشركات المكلفة بالضريبة التخلي عنها فإن مبالغها تنتهي في خزينة الدولة. أما الشركات التي تعمل على تسوية الاستحقاق الحقيقي للضريبة فإنها ستتابع التحاسب مع الهيئة العامة للضرائب، مما يعني إن نتيجة التحاسب إن كانت لصالح الشركات فعلى الهيئة إعادة الإيداعات إلي هذه الشركات. ترى هل أن سرقة القرن ستؤثر على السيولة المالية للهيئة العامة للضرائب في حال فشل الحكومة في استرداد كامل الـ 2.5 مليار دولار من نور زهير والمشاركين معه في جريمة السرقة؟

ثالثاً – بعض الأبعاد التأمينية

للتعرف على هذه الأبعاد كتبنا لعدد من الزملاء والزميلات في العراق مستفسرين إن كانت شركات التأمين التي يعملون فيها قد تعاملت مع نور زهير جاسم، الوجه البارز في سرقة القرن. فيما يلي نلقي بعض الضوء أولاً على أنواع من التأمين يمكن، نظرياً، استخدامها ظاهرياً حسب الحاجة الحقيقية لطالب التأمين أو كوسيلة لغسل الأموال المشبوهة. وثانياً احتمال قيام الهيئة العامة للضرائب أو مصرف الرافدين وغيرها من المصارف بشراء حماية التأمين المناسبة لنشاطها.

أولاً - أنواع التأمين التي يمكن أن تكون موضوعاً لغسيل الأموال

البحث عن وثائق لتأمين لشركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة أو وثائق باسم نور زهير جاسم

هل لشركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة أو نور زهير جاسم (أو كما يعرف أحياناً نور زهير أو نور الخفاجي) أي وثيقة تأمين: تأمين سيارات، تأمين طائرات (يمتلك طائرة خاصة كما جاء في الأخبار)، تأمين على الحياة والحوادث الشخصية، تأمين على مباني سكن وعقارات أخرى، تأمين بحري الخ، مبرمة مع إحدى شركات التأمين العامة أو الخاصة؟

أحد الزملاء بحث يشكل سريع عن وجود وثائق للمتهم أو لشركة المبدعون للخدمات النفطية بالسؤال مع زملاء له يكتتبون بأعمال التأمين الهندسي والحريق والحوادث والحياة. وتبين عدم وجود أية وثيقة تأمين في أي من هذه الفروع التأمينية. وتوصل إلى استنتاج أن هذه الشركة على الأغلب لم تمارس العمل الذي يقتضي منها التأمين عليه.

القول إن شركة المبدعون للخدمات النفطية "على الأغلب لم تمارس العمل" يشير، ربما، إلى أن هذه الشركة كانت تستخدم لغير الأغراض التي تأسست من أجلها. ربما كانت وسيلة لغسل الأموال. وقل مثل ذلك بالنسبة لشركة القانت والشركات الأخرى المشتركة في سرقة القرن. يبدو أن الإبداع لم يكن في مجال تقديم الخدمات النفطية ولكن في مجال سرقة المال العام. أما القانت، ويا للمفارقة، فإن الكلمة تعني المتعبد والمطيع الدائم لله، ما يعني تسخير الدين لخدمة أغراض مشبوهة.

تأمين شركات الخدمات النفطية

من خلال تجربتنا في العمل في شركة لوساطة التأمين فإن شركات النفط العالمية، العاملة في العراق وفق جولات التراخيص النفطية، كانت تطلب من الشركات العراقية، وغير العراقية، التي تقدم الخدمات لها، التأمين على المسؤولية المدنية وإبراز وثيقة تأمين خاصة بها صادرة من شركة تأمين مرخصة في العراق، كحد أدنى، حماية لها (أي للشركات النفطية العالمية) من أية مسؤولية يمكن أن تنشأ من جراء أعمال شركات الخدمات النفطية. إن لم تخنّا الذاكرة فإن حدود المسؤولية التأمينية كانت 5 مليون دولار للحادث الواحد أو لكل مطالبة بالتعويض.

إن كانت شركة المبدعون للخدمات النفطية تقدم حقاً خدمات لها علاقة بقطاع النفط لكان عليها أن تشتري وثائق التأمين المناسبة خاصة وأن بعض هذه الوثائق ترد في شروط التعاقد بين شركات النفط العالمية وشركات الخدمات المحلية.

التأمين على السيارات، والحياة، والحوادث الشخصية

إن شخصاً بمنزلة نور زهير يمتلك أكثر من سيارة ذات قيمة عالية ولكن ليس هناك ما يفيد أنه قام بشراء وثيقة التأمين الشامل على السيارة/السيارات التي يمتلكها. وهو ربما لم يلجأ إلى حماية التأمين على حياته أو التأمين من الحوادث الشخصية لأن ثروته الهائلة تموّل كل ما يتعلق بتضرر السيارة أو المصاريف الطبية والعجز المؤقت أو الدائم عن العمل الذي قد يلحق به أو بأفراد أسرته.

التأمين على الطائرات

الأخبار بشأن طائرة نور زهير جاسم ليست دقيقة، فليس معروفاً إن كان يملك الطائرة الخاصة للهروب من العراق أو أنه استأجرها لأغراض أعماله المشبوهة. معظم دول العالم تقضي بإلزامية التأمين على الطائرات قبل أن تتمكن من الطيران، والمطارات الجوية لا تسمح باستخدامها بدون وجود تأمين، وتقضي التعليمات الاحتفاظ بشهادة التأمين مع المستندات الأخرى المتعلقة بالطائرة على متن الطائرة. وتقضي أيضاً أن يكون التأمين مستوفياً للحدود الدنيا المطلوبة من التأمين. ويعتمد هذا المستوى على ما يُعرف بالكتلة القصوى للإقلاع (Maximum Take-Off Mass - MTOM) للطائرة وعلى عدد الركاب المنقولين. ويجب أن يغطي التأمين مجالات متعددة تشمل: الركاب، الأمتعة، غطاء الطرف الثالث، البضائع المشحونة، مخاطر الحرب والإرهاب (وهو ما يُعرف بأخطار الحرب)، الاختطاف، التخريب، الاستيلاء غير المشروع على الطائرة وغيرها من الأخطار القابلة للتأمين.

وقد جاءت إثارتي للسؤال من الزملاء والزميلات على خلفية إلزام مالكي الطائرات ومشغليها بالتأمين عليها. جاءت بعض الردود بالنفي مما يعني أن المتهم نور زهير جاسم، أو من يمثله أو م يملك الطائرة، قام بالتأمين على الطائرة خارج العراق.

ثانياً - احتمال قيام الهيئة العامة للضرائب أو مصرف الرافدين وغيرها من المصارف بشراء حماية التأمين المناسبة لنشاطها

تأمين المسؤولية الشخصية لموظفي الدولة

المعلومات المتوفرة بهذا الشأن قليلة جداً. نعرف بأن هناك **القانون رقم 47 لسنة 1990 بشأن التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر والقطاع الاشتراكي** (هذه هو العنوان الأصلي للقانون، وهو نافذ حتى الآن). كما أن هناك **وثيقة التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي**[9] التي كانت تحتكرها شركة التأمين الوطنية منذ تأسيسها سنة 1950، وبعد إلغاء تخصص الشركة العراقية للتأمين على الحياة بعد قرارات التأميم سنة 1974 صار بإمكانها الاكتتاب بوثيقة التأمين على المسؤولية الشخصية.

[9] أشكر الزميل منعم الخفاجي على توفير نص القانون ونص وثيقة التأمين. أشكره أيضاً على تعليقاته.

ترجع المفاهيم التي ينطوي عليها هذا القانون إلى أوائل عشرينيات القرن الماضي، وصدر أول تشريع بشأن المسؤولية الشخصية للموظفين سنة 1935 باسم **قانون صندوق الضمان رقم 49 لسنة1935**. وقد ألغي واستبدل هذا القانون في السنوات اللاحقة أكثر من مرة. للتعرف على التفاصيل راجع: بديع أحمد السيفي، **التأمين علماً وعملاً** (بغداد: د. ن. 1972)، ص 486-490.

تلزم المادة 1 من القانون

"دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي يرأسها مدير عام فما فوق باستثناء وزارة الدفاع وجهاز المخابرات، التأمين لدى شركات التأمين المملوكة للدولة، التي تسمى فيما بعد بـ(المؤمن)، عن حوادث الاختلاس وعن الأضرار التي تقع على أموالها التي تنتج عن أعمال موظفيها في أثناء ممارستهم مهام وظائفهم بوثيقة واحدة يصدرها المؤمن.

ويرد في هذه المادة أيضاً

أن للوزير المختص أو لرئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة الموافقة على عدم إجراء التأمين إذا ما توفرت لديه القناعة بعدم وجود حاجة لذلك على أن يتم تجديد هذه الموافقة سنوياً.

لكنه ليس معروفاً إن كانت الهيئة العامة للضرائب أو المصارف العامة قد قامت بشراء وثيقة تأمين المسؤولية الشخصية للموظفين من شركة التأمين الوطنية أو شركة التأمين العراقية. ربما اعتمدت على ما جاء في هذه المادة لعدم شراء وثيقة التأمين. ربما يتبرع القارئ المهتم بمتابعة الموضوع والكشف عن شراء أو عدم شراء هذه الوثيقة من قبل هذه الجهات.[10]

يظل هناك سؤال مدى كفاية التغطية التأمينية في حالات الاختلاس من نمط سرقة القرن. نأمل أن يقوم الزملاء المختصون بالكتابة عن موضوع هذا التأمين.

التأمين من خيانة الأمانة

هناك وثيقة أخرى تُعرف باسم وثيقة التأمين من خيانة الأمانة أو ضمان الأمانة Fidelity Guarantee من الاختلاس الذي يقوم به الموظف المؤتمن على الأموال الخاصة بالإدارة العامة. ونكرر السؤال هنا: هل أن الهيئة العامة للضرائب والمصارف العامة أقدمت على شراء مثل هذه الوثيقة؟ أم أنها تكتفي باللجوء إلى قانون العقوبات في حال اكتشاف أي اختلاس؟

ونكرر أيضاً السؤال حول كفاية التغطية التأمينية التي توفرها وثيقة خيانة الأمانة لحالات الاختلاس من نمط سرقة القرن.

[10] بعد كتابتي لهذه الفقرة استلمت من أحد الزملاء في العراق معلومات تفيد أن ما يقرب من أربعة عشر دائرة ومؤسسة حكومية اشترت وثيقة التأمين من المسؤولية الشخصية للموظفين.

تأمين المصارف: الوثيقة المصرفية الشاملة

وهو تأمين شائع في أسواق التأمين المتقدمة والعديد من أسواق التأمين العربية. وتوفر الوثيقة المصرفية الشاملة Bankers Blanket Policy تعويض المصرف المؤمن عليه عن الأضرار المادية التي تلحق بمباني المصرف والممتلكات (المحتويات) داخل هذه المباني بسبب الحريق، أعمال الشغب، الإضرابات، السطو، كسر الأبواب أو السرقة أو السطو على الخزائن، أو السرقة بالإكراه داخل مقر المصرف، وكذلك خيانة الأمانة من موظفي المصرف كأمناء الخزينة، والمواد المرهونة والإرساليات بالبريد المسجل، والتأمين على الأموال أثناء النقل وأثناء وجودها في الخزائن، والتأمين من الشيكات أو الأوراق المالية والعملات المزورة والجرائم الإلكترونية.

وليس معروفاً إن كان مصرف الرافدين، وقد ورد اسمه في "سرقة القرن"، أو أي من المصارف العامة الأخرى، وحتى المصارف المملوكة للقطاع الخاص لديها مثل هذه الوثيقة.

علامات تؤشر على احتمال لغسيل الأموال في التأمين[11]

من المعروف أن وثائق التأمين على الحياة التي توفر الحماية فقط من العائدات التي تدفع فقط عند الوفاة أو العجز أو المرض الخطير لا تقدم أي فوائد حقيقية لغسيل الأموال أو ممول الإرهاب، وبالتالي فإن مخاطر غسيل الأموال في مثل هذه الوثائق منخفضة للغاية. فيما يلي أمثلة لبعض منتجات التأمين على الحياة والتأمين على الحياة من النوع الاستثماري والتي قد تكون ذات فائدة لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب والتي قد يواجهها المكتتبون في دراسة طلبات التأمين. وهو ما يتطلب من شركات التأمين أن تكون يقظة بشكل خاص وتخصص موارد كافية لتدريب موظفيها ووسطاء التأمين الذين تتعامل مهم للتعرف على مثل هذه المعاملات المشبوهة "المحتملة" بما في ذلك استخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات الكافية لعزل مثل هذه المعاملات.

إن لجوء شركات التأمين إلى استخدام الذكاء الصناعي artificial intelligence-AI قد يُسهّل اكتشاف الزيادة الكبيرة في تسديد الأقساط على وثائق تأمين معينة، ووثائق التأمين بمبالغ كبيرة جداً، وطرق تسديد أقساط التأمين غير العادية، وعدد غير عادي من وثائق التأمين من نفس النوع، والتنازل المبكر عن وثيقة التأمين أو تكرر التنازل، والحصول على قروض من شركة

[11] معظم هذه المعلومات مقتبسة من مصادر مختلفة باللغة الإنجليزية متوفرة في الشبكة العنكبوتية. جلّ الحالات المذكورة ليست معروفة في سوق التأمين العراقي وتقتصر على أسواق التأمين الغربية المتقدمة. أتينا على ذكرها للتدليل على ما يلجأ إليه المشتغلون بغسيل الأموال. وليس من المستبعد أن يلجأ المشتغلون بغسل الأموال إل بعض هذه الوسائل في العراق.

التأمين بضمانة وثيقة التأمين، وإلغاء الوثائق وغيرها من الأساليب. فبفضل الذكاء الصناعي وتحليل البيانات يمكن مراقبة جميع عوامل الخطر المرتبطة بغسيل الأموال عن طريق التأمين.

نماذج لغسل الأموال من خلال التأمين

يقترض العميل مقابل قيمة الاسترداد النقدي لوثائق التأمين مدى الحياة cash surrender value of permanent life insurance (توفير الحماية طوال حياة المؤمن عليه)، لا سيما عندما يتم سداد هذه القيمة إلى أطراف ثالثة غير مرتبطة بالمؤمن عليه. أو يقوم بالتنازل عن وثيقة التأمين كي يستعيد حيازة أقساط التأمين التي كان قد سددها على الرغم من تعرضه للخسارة من جراء هذا الإجراء—أي عدم استرداد الأقساط المدفوعة كاملة.

يشتري العميل منتجًا تأمينياً فردياً بمبالغ عالية تبدو أنها خارج قدراته المالية أو ثروته العقارية وهذه الوسيلة تُمكّن المجرمين من "التخلص" من مبالغ كبيرة من المال دفعة واحدة—وهي من أعلى المخاطر المحتملة لغسيل الأموال. وقد يتخذ شكل شراء وثيقة تأمين معاشات (سناهية) بهدف تلقي دخل مشروع بعد دفع قسط (أقساط) باستخدام أموال متأتية من مصادر غير قانونية.

يشتري العميل منتجات للتأمين باستخدام قسط واحد كبير، لا سيما عندما يتم سداد القسط من خلال عملات صعبة أو ما يعادلها من عملات أخرى. أو يتقصد تسديد أقساط زائدة عن ما تقرره شركة التأمين وتقوم شركة التأمين بإرجاع ما هو مدفوع زيادة عن القسط المطلوب، وقد يقوم بإلغاء وثيقة التأمين ليسترد معظم ما سدد من أقساط.

يشتري العميل المنتجات التأمينية المتخصصة بالتوفير savings policies ولكن بمبالغ عالية أو من خلال سلسلة من الأقساط الصغيرة المنتظمة لتجنب جذب الانتباه. وقد يقوم بشراء منتجات بتسديد قسط مبدئي صغير (لا يجذب انتباه مكتتب التأمين) ثم القيام بزيادة حجم الدفعات الإضافية، التي يمكن أن تكون كبيرة نسبيًا، بأمل أن لا تلجأ شركة التأمين إلى إجراء التحريات المسبقة عن مصدر الأموال الإضافية الجديدة.

يشتري العميل منتجات التأمين التي تتضمن شروطاً تمكنه من إنهاء أجل المنتج دون الاهتمام بشأن الأداء الاستثماري للمنتج لاسترداد ما دفعه من أقساط مصدرها غير قانوني.

يتم شراء وثائق التأمين التي تسمح بنقل حقوق الانتفاع من ملكية الوثيقة دون علم وموافقة شركة التأمين. وتشمل هذه الحالة وثائق التأمين المختلط المستعملة second-hand endowment وتلك الوثائق التي تعرف بأن منافعها تعود لحامل الوثيقة bearer insurance policies

هناك حالات يقوم فيها العميل بشراء العديد من منتجات التأمين ويستخدم العوائد الناتجة منها من خلال التنازل عن المنتج وإعادته إلى شركة التأمين قبل حلول أجله early policy surrender واستخدام العوائد لشراء منتجات أو أصول مالية أخرى.

يقوم العميل بإنهاء أَجَلْ منتج التأمين مبكرًا، بما في ذلك الإنهاء خلال الفترة التي تسمح بها شركة التأمين للمؤمن عليه مراجعة المنتج وشروطه (خلال ما يعرف بفترة المراجعة أو التهدئة)، أي عدم المضي بشراء المنتج واسترداد الأقساط خلال فترة التهدئة. هذه الطريقة في غسل الأموال تقوم على دفع أقساط عالية عن عمد.

يعيّن العميل طرفًا ثالثًا غير ذي صلة على ما يبدو باعتباره المستفيد من المنتج.

وتُعد العقود أحادية القسط واحدة من أكثر الأدوات شيوعًا التي يستخدمها المجرمون الماليون للاستفادة من شركات التأمين لغسيل الأموال وخاصة في تأمينات غير الحياة. إذ أنهم يقومون بإبرام عقد تأمين ذو قسط واحد يسدد عند بدء سريان التأمين بأموال غير مشروعة، ثم يحاولون استرداد هذه الأموال عن طريق تقديم مطالبات احتيالية.

كما يُعد امتلاك مؤسسة مالية خاصة أحد أفضل الطرق لغسل الأموال غير المشروعة على نطاق واسع. فامتلاك مصرف أو شركة رهن عقاري أو شركة تداول أسهم، يمكّن مالك المصرف أو الشركة من نقل غسيل الأموال إلى مؤسسة مالية أخرى بسهولة.

طلب معلومات

أوردت الأخبار الخاصة بسرقة القرن وكذلك كلمة رئيس الوزراء اسماء الشركات المتواطئة في السرقة واسماء مدراءها. وهذه الشركات (اسماء بعضها غير كاملة وتخصصاتها غير معروفة) هي:

شركة الحوت الأحدب
شركة القانت
شركة المبدعون للخدمات النفطية
شركة بادية المسار للتجارة العامة
شركة رياح بغداد للتجارة العامة المحدودة

ربما يستطيع القارئ المهتم توفير المعلومات الناقصة وتقديم المزيد منها (كقيامها بالتأمين على أصولها ونشاطاتها) لتكوين صورة أفضل عن هذا النوع من الشركات.

نعرف بأن وثائق التأمين تتمتع بالسرية ولا يمكن الكشف عن تفاصيلها لأن ذلك ينتقص من قيمة الثقة التي يضعها المؤمن لهم بشركات التأمين، كما أنه يُضر بقيمة المنافسة بين شركات التأمين. وفي العادة فإن الكشف عن وثائق التأمين يتم وفق قرار قضائي وخاصة عندما تكون مصالح أطراف ثالثة متأثرة بفعل المؤمن له. وقد اهتم المشرّع البريطاني بهذا الجانب من خلال تشريع قانون العقد (حقوق الأطراف الثالثة) لعام 1999 The Contract (Rights of Third Parties) Act 1999 الذي يمنح صلاحيات لأطراف ثالثة في ظروف معينة لإنفاذ شروط العقد التي تمنحهم منفعة، إما صراحةً أو من خلال تفسير التعاقد، على الرغم من عدم كون هذه الأطراف في الأصل طرفًا في العقد.

ليس معروفاً من هي الأطراف الثالثة التي تأثرت بسرقة القرن (ربما الشركات العراقية والأجنبية التي احتجزت بعض أموالها لأغراض التحاسب الضريبي، لكن الشعب العراقي هو المتأثر الأساسي، ذلك لأن المال العام قد تعرض لسرقة كان بالإمكان الاستفادة منه لمنفعة الشعب: من خلال الاستفادة من فائض ما هو محتجز، بعد التحاسب، لأغراض إنتاجية.

عدا ذلك فإن سرقة القرن فضيحة مدوّية لا يمكن التستر عليها وعلى ما له علاقة بها ومنها وثائق التأمين، إن وجدت. لذلك أتمنى على شركات التأمين العراقية الكشف عمّا لديها من وثائق للتأمين تتعلق بسرقة القرن.

ملاحظة أخيرة

لم أهمل أبداً الإجابة على ما يردني من رسائل حول أمور تأمينية شتى تردني من العراق، مقابل ذلك عندما أخاطب بعض الزملاء والزميلات في شركات التأمين العراقية يختار البعض منهم تجاهل رسائلي، وهو ما يؤلم لأنه يؤشر على التراجع في أدب التخاطب.

(*) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 5 كانون الأول 2022

http://iraqieconomists.net/ar/